بهرا الضياء

Bahra No. 323 Thu. 13 Oct 2005

10 آفاق

العدد ٣٢٣ - الخميس ١٣ تشرين الأول ٢٠٠٥م- ٦٧٥٥ آ

صلاح زينل

المسألة العراقية بين التعريض والتحريض

حميد الموسوي/ بغداد

لم تتعرض تجربة سياسية في عالمنا المعاصر، وعبر مراحل تاريخ الإنسانية الطويل- مثلما تعرضت له التجربة العراقية الرائدة- من تدخلات، وتعريض، وتحريض وتجريح واعتراضات متواصلة لأدق التفاصيل والنقلات والمراحل التي تتطلبها عملية التغيير من الإستبداد الشوفيني الى الحكم الدستوري الديمقراطي.

ويبدو ان منشأ هذه التدخلات والإعتراضات هو خوف أنظمة المحيط الإقليمي والعربي من رياح التغيير التي ستنشر عدواها خاصة وان العراق هو الدولة العربية الوحيدة التي تتحول من نظام دكتاتوري الى نظام ديمقراطي لا عودة فيه لسلطة الحكم الوراثي أو العائلي أو الطائفي. وتأسيسا على هذه الحقيقة تجد الأنظمة الدكتاتورية والوراثية نفسها محرجة أمام شعوبها التي ستطالبها بالتغيير بصيغة أو بأخرى، وستضطر عاجلا أم آجلا لإجراء التغيير تلو التغيير الذي لا يتناغم وتسلطها الشمولي ولذا تناخت هذه الأنظمة يسند بعضها بعضا سرا وعلانية باذلة المال والسلاح لإسقاط هذه التجربة.

إضافة لما تقدم فأن السلطة المقبورة كانت قد التزمت بروابط ومصالح مشتركة مع بعض النظم والحركات والأحزاب حيث كانت تغدق عليها الأموال المنهوبة من ثروة هذا الشعب الجائع المظلوم دعما وخدمة لسلطتها الجائرة.

ومن هنا ثارت ثائرة هذه النظم والحركات محاولة بشتى السبل وبكل ما أوتيت من قوة ضرب التجربة التي أسقطت صنمها وحرمتها من كل تلك الإمتيازات والكويونات التي أغدقها عليها النظام المقبور.

كما ان هناك أطراف وجدت في اضطراب الأمور في العراق فرصة سانحة، فانتهزت حالة الفوضى الحاصلة نتيجة سقوط السلطة المستبدة فتسللت تحت جنح الفراغ الأمني والاضطراب السياسي لتدلي بدلوها وتصفي حساباتها.

كذلك فأن سياسة الدول الكبرى التي توخت إبعاد العمليات الإرهابية عن بلدانها ساهمت الى حد بعيد في استقطاب الحركات الإرهابية وجعل العراق مسرحا لعملياتها التخريبية، واسقاطها في فخ تصفية حساباتها مع تلك الدول مما جعلها تترنح تحت الضربات القاتلة التي تتلقاها يوميا وهي عالقة في المصيدة التي نصبت لها، ولذا اتجهت لضرب البنى التحتية للعراق وقتل الأبرياء من أبناء هذا الشعب الصابر وبأسلوب بربري متخبط وبذلك وجدت نفسها عالقة بفخ آخر حيث خسرت آخر أوراقها بعدما أصبحت منبوذة وملعونة منقبل كل الجماهير العربية، والرأي العام العالمي وتحولت بفعلها الإجرامي المتخبط الى مجرد عصابات إرهابية لا تمت بصلة.

أن تحويل العراق، الى حقل تجارب فاشلة، وبث أفكار مسمومة وأيديولوجيات باليه، لن يستمر طويلا، وهو وان حصل في ظروف مهدت لها سياسات فاشلة فاسدة فشعبه قادر على إعادة بنائه دون وصاية أو إملاءات من الآخرين. وان ساعة الحساب تقترب من كل من ساهم في تخريب هذا البلد الكريم الآمن. كما ان هذا الشعب الصابر الجريح المتسامح لن ينسى الذين وقفوا معه ساعة العسرة.. ولن يتساهل مع من خانه وأوغل في دماء أبنائه.

أوراق ساخنة

الورقة الثانية: الدين والسياسة

نزار حنا الديراني

رحم الله ميكافيلي أحد مؤسسي علم السياسة حين حذر رجال الدين من الدخول في السياسة، كي لا يشوهوا قدسية رسالتهم.. وكان البابا الراحل "رحمه الله" محقا حين حذر الكاهنين اللذين تقلدا منصب وزارتي الثقافة والخارجية في نيكاراغوا حين جاءت الساندنستا الى الحكم، عليهما اختيار أحد الإثنين إما الدين وإما السياسة.

وحين سقوط بغداد استبشرنا خيرا عندما أصدر رجال الدين المسيحيين وثيقتهم التاريخية بعدم الدخول الى الساحة السياسية، وعلى غرارها طلب من رعاة كنائسنا في بغداد إرسال من يمثلهم الى الإجتماع الموسع المنعقد في كنيسة مريم العذراء في شارع فلسطين، بهدف اختيار مجلس علماني يمثل كنائس العراق وتفويضه ليمثل وجهة نظر الكنيسة سياسيا، وبعد التشاور وإقرار أكثر من مسؤول ديني بأن كنيسته ترى من الضروري الإبتعاد عن الساحة السياسية، وفي الاسبوع الثاني التأمت كنائس بغداد الكلدانية لاختيار هيئة مصغرة لتمثيل الكنيسة الكلدانية أولا والتفاوض مع الكنائس الاخرى للإسراع في إرسال من يمثلهم، وبعد فترة من التفاوض مع رعاة الكنائس الاخرى تم تشكيل المجلس القومي "وإجراء مشاورات سمى نفسه بالكلدوآشوري وبعد ذلك صحح تسميته ليكون الكلدوآشوري السرياني"، على أمل ان تتاح له الفرصة ليكون ناطقا سياسيا باسم الكنيسة التي قررت الإبتعاد عن الخطاب السياسي.. والغريب في الموضوع انه منذ لحظة إقرار رجال الدين الخروج من الساحة السياسية من الباب عادوا فدخلوها وبقوة من الشباك.. وبعد تسرب معلومات عن وصول بعض الرزم الخضراء لبعض الأساقفة، بحجج مختلفة، كترميم الكنيسة أو مصاريف اليوبيل أو التنصيب أو.. سارع آباؤنا الأفاضل حاملين معهم معاويلهم لهدم السور الذي يفصل بينهم وبين الساحة السياسية، بدلا من الدخول من الباب أو من الشباك، فتنافسوا في إصدار خطاباتهم وإرسال بياناتهم على أمل سحب البساط باتجاه كراسيهم، كل منهم يدعي هو وحده من يحق له لينطق ويمثل ابناء كنيسته.. فأمطروا رسائلهم الى رئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء والجمعية الوطنية ولجنة كتابة الدستور والأحزاب العاملة على الساحة العراقية، ومن أجل ضمان وجودهم في القاموس السياسي العراقي سارعوا للدخول الى حلبة الصراع بورقة التسميات، البعض منهم أصدر بيانه التاريخي المبني على نظام الحصص في الشراكة، والبعض الآخر أعلن نقاءه وعمقه التاريخي ونضاله والآخر استند على اعتبار اسمه ملاصقا للغة التي تكلم بها المسيح وتداول اسمه على مدى ألفي سنة، كل واحد منهم يرى أحقية الكعكة.. وعندما لم تكن هناك اذن صاغية لهم بسبب بزوغ بوادر التوحيد من قبل الخيرين الذين أعلنوا في أكثر من مرة بقدسية كل التسميات كونها مسميات لشعب واحد يحمل بين طياته قلبا واحدا يجمع الوريد والشريان والأوعية، تسابقت كنائسنا من جديد لعقد قرانها مع أحزابنا القومية وخصوصا المتطرفة منها، ليمطروا سوية الجهات الرسمية في الدولة ببياناتهم مدعين بان أبناء مذهبهم ينحدرون من قومية أصيلة لا تربطها مع أبناء الكنائس الاخرى إلا بقدر ما تربطها مع القوميات الاخرى كالعرب والكورد والتركمان والافرنج والبربر و.. لذا على الجهات المسؤولة تثبيت اسمنا بصورة مستقلة وواضحة وحقوقنا من الكعكة في الدستور.. متناسين المقولة الشائعة "في الإتحاد قوة وفي الإنشقاق ضعف" رحم الله ميكافيلي الذي حرم على رجال الكنيسة التعاطي بالسياسة لانه كان يعلم جيدا انهم في واد والسياسة في واد آخر.. فضلا عن رغبتهم الهائلة "وعلى عكس ما أوصى به السيد المسيح" للأوراق الخضراء والكراسي، يبدو كان يعلم باستطاعة المتسكعين وراء طاولات البزنس والخمور في بلدان المهجر تحريك الكراسي بالاتجاه المعاكس لتعاليم المسيح.. كان الأجدر بهم ان يتذكروا قيمة الضرائب المدفوعة للآخرين بسبب طاعتنا العمياء لهم وخصوصا في الحرب العالمية الأولى.. رحم الله ميكافيلي والبابا الراحل كوخي والأمل المشود لأساقفة نينوى.

هل للمرأة الريفية حقوق في الدستور العراقي؟

د. كاترين ميخائيل

ذكرت جريدة المرأة في عددها ٣١٨ الصادر بتاريخ ٣٠ آب ٢٠٠٢ ما يلي: "تزايدت نسبة النساء العاملات في الريف من ٣٩ في المائة الى ٦٢ في المائة في التسعينات. وتزايد الإعتماد على النساء في العمل الزراعي عام ٢٠٠٠ حيث بلغت ٥٠ في المائة من إجمالي العاملين في الزراعة في العراق مقابل ٢٠ في المائة قبل نصف قرن. ومن المتوقع ان ترتفع نسبة النساء العاملات في الحقل الزراعي الى ٥٩ في المائة عام ٢٠١٠ حسب تقديرات منظمة الغذاء والزراعة الدولية". عندما نتكلم عن القطاع الزراعي يعني اننا نتكلم عن المرأة الريفية لان الغالبية العظمى من المرأة الريفية تساهم في العملية الإنتاجية باشكالها المختلفة.. العمل الحقلي أي الزراعي، وتربية الحيوانات. سبب هذه الزيادة جاءت نتيجة الهجرة المعاكسة من المدينة الى الريف لفقدان فرص العمل في المدينة بسبب الحروب المتكررة، وغياب الرجل في العمل الإنتاجي بسبب الحروب المتكررة التي أكلت الملايين من الشباب العراقيين، ثم الحصار الطويل على العراق ثانيا والان يلعب العامل الأمني دورا كبيرا لهجرة المواطنين العراقيين من المدن الكبيرة الى الأقضية والنواحي والريف. المرأة في الريف تتحمل مسؤوليات كثيرة بالإضافة الى عملها في العملية الإنتاجية منها: ١. الحمل والولادة. ٢. إدارة أمور البيت وتربية الأولاد. ٣. تمارس أحيانا كثيرة عملية البيع والشراء والتسويق بأشكالها المبسطة. ٤. هي المسؤولة عن الإهتمام بأهل الزوج وتلبية متطلباتهم والمساهمة الفاعلة في المناسبات الإجتماعية مثل مناسبات الزواج والأحزان والإهتمام بالمرضى.. الخ. بالرغم من انها تقدم أكبر مجهود في هذه المناسبات لكنها أقل تمتعا بأوقات الفرح بسبب العادات والتقاليد الذكورية المهيمنة على المجتمع الريفي الذي يطغى عليه الطابع العشائري. فالمرأة هي التي تتحمل جزءا كبيرا من أعباء خدمة الضيوف، إذ هي التي تطبخ وتدير أمور المطبخ وإعداد الخبز. بالإضافة الى تهيئة مكان النوم للضيوف. رغم كل الجهود التي تقدمها يكون الفقر والجهل من نصيبها الأكبر في كل العملية السياسية والإقتصادية عندما تكون العملية السياسية في تراجع، وفي وقت الإزدهار تكون آخر من تصله الإنجازات والحضارة. واليوم نحن أمام هذه العملية السياسية العملاقة في كتابة الدستور، أين سيكون موقع المرأة الريفية؟، أكيد ستكون أول الخاسرين في هذه المسودة بسبب، المادة "٤٣-ف٢" التي تعطي دورا كبيرا لتعزيز سلطة القبائل والعشائر في الوقت الذي كانت فيه المرأة وما تزال ضحية العادات القبائلية والعشائرية منها:

١. حقها ضائع في اختيار الزوج لا بل هي مغبونة أكثر من الغبن فهي تدفع ثمنا لقتلة أقارب زوجها بما نسميه نظام دفع مقابل دم الضحية "الفصل أو الفصلية". كما هي التي تدفع مهر وتكاليف زواج أخوها عندما يتم تبادلها مقابل زوجة أخوها "كصة بكصة" كأية سلعة أو مقايضة. تفقد قيمتها كمخلوق بشري لها نابضها الحسي بالحب والرقة والخير. وإذا اعترضت يكون مصيرها الموت الجسدي أي القتل أو الموت الروحي، إذ تبقى محتقرة من قبل العائلتين.. عائلة الزوج وعائلتها أيضا. ونتيجة لجهلها تشعر انها اخترقت العادات والتقاليد فيغلب عندها الشعور انها هي التي جلبت الويلات لنفسها، إذن يجب ان تتحمل كل عقبات أخطاءها. فتعيش عليلة ذليلة دون ان تطالب بحقها مهما بلغت عقوبة العائلتين لها. أو تلجأ أحيانا الى الهروب مع شخص تحبه أو تخلق لنفسها هذا الحب ويعرف في الريف "النهب" وهذه المسألة صعبة على عائلتها لانها وفق المفهوم العشائري جلبت عارا للعائلة وفي هذه الحالة يتشاطر الذكور في العائلة للتفتيش عنها ومن ثم قتلها لتعيد للعائلة منزلتها الإجتماعية في المجتمع الريفي القبائلي أي "ترفع رؤوسهم" بعد ان أنزلت رؤوس الرجال في العائلة عندما اختارت ان تعيش مع رجل هي تحبه. وفي بعض العشائر "يعلق كفها المقطوع من الرسخ لكي يشاع الخبر".

أعرف قصة امرأة قتلت مع أطفالها الثلاثة لانها كانت قد نهبت على حد قول أخوها الذي قتلها واعتبر "الأطفال الثلاثة أولاد زنى".

٢. حقها الضائع فيما يخص أجرها في العمل. المرأة الريفية تكد وتعمل إذا عملت ضمن العائلة فكل المدخول بيد الرجل ليس لها الحق بالتصرف بأي شيء دون موافقة الرجل سواء كان والدها أو أخوها أو زوجها. إذا عملت بأجرة عند اي رب عمل فهي تأتي الى البيت لتسلم ما كسبته الى أي رجل مسؤول في العائلة. وفق العادات والتقاليد ليس للمرأة الريفية ان تحتفظ بمبلغ من المال لنفسها أيا كانت زوجة، أخت أم بنت. في بعض المناطق من الريف العراقي لو كانت والدة الزوج قوية فهي التي تدير أمور العائلة وتكون بمثابة رب عائلة وهذه ليست شائعة. إذا المرأة ورثت يجب ان تضع كل ورثته تحت تصرف الرجل المسؤول عنها فهي لا تعرف ولا يسمح لها ان تراجع الدوائر الحكومية ولا تدافع عن حقها في الإرث وقوانينه لانها لا تعرف شيئا عن ذلك.

٣. هي أول الخاسرين في التعليم إذا كانت العائلة تصرف على شخص واحد للتعليم سيكون الخيار للذكر وليس للانثى حتى وان كانت هي بمستوى دراسي أفضل من الولد، من منطلق ان الرجل هو المسؤول عن إعالة العائلة أولا والمرأة هي التي تتزوج وتخرج من البيت. ثم ان الرجل هو الذي يحمل أسم العائلة. نقطة أخرى غالبية المدارس في الريف هي مختلطة مما لا يفضل إرسال الفتيات الى هذه المدارس. إذا أنهت المرحلة الإبتدائية لا يسمح لها بمغادرة البيت الأبوي والعيش لوحدها أو مع عائلة أقاربها بينما الولد مسموح له للعيش وحده أو مع أقاربه في قرية اخرى تتواجد فيها المدرسة.

أين أضع كل هذا الغبن في الدستور العراقي الذي نريده ان يكون دستورا يكافح الفكر العشائري الذي يظلم المرأة. لا بل سيأخذ الدستور بترسيخ كل هذه المفاهيم أكثر ويأخذ بالمرأة الريفية الى الوراء. ناظلنا سنينا طويلة لحذف كلمة "الحريم" التي تقلل من شأن المرأة في المجتمع الريفي. صدام رسخ هذه الكلمة أكثر لانه أعاد العراق الى الوراء بترسيخه الحكم العشائري والقبلي لا بل شجع صدام كثيرا من العادات والتقاليد الإقطاعية المعروفة لانتقاصها من قيمة المرأة في المجتمع وعدم تقييمها لجهود المرأة في الإنتاج. وجاء الدستور الآن كي يرسخ ما زرعه صدام من سموم في مجتمعنا الريفي المليء بالطيبة والشهامة وحب العمل والأرض والوطن.

الذي يقف خلف هذه المادتين "٣٩، ٤٣" في الدستور أصحاب الفكر القديم الذين يريدون ان يعيدوا المرأة العراقية الى الوراء أكثر فأكثر.

ماذا نعمل؟، أنا لست ضد العشائرية ولا ضد التقاليد الجيدة منها التي خلقت علاقات حميمية بين الأهل والأقارب وهذا أجمل ما موجود في المجتمع العراقي. لكن من مساوئ هذه العادات العشائرية والقبلية هي عدم احترامها للمرأة وبذلك ترجع عجلة التطور الى الوراء. لذا يجب ان نقف نحن النساء جميعا مع منظمات المجتمع المدني ضد المادتين "٣٩، ٤٣" التي تهضم حق المرأة الريفية أكثر من أختها في المدينة.

كما نطالب بإبقاء قانون الأحوال الشخصية رقم ١٨٨ الصادر عام ١٩٥٩ وعدم السماح بأي شكل للرجوع الى قانون ١٣٧ . نحن بحاجة الى حملة شعبية تساهم فيها كل منظمات المجتمع المدني وكل المنظمات العالمية والدولية للنهوض بالعراق الديمقراطي الجديد الذي تساهم فيه المرأة بشكل واسع في هذه العملية السياسية وبخلافه لا يمكن ان نبني مجتمعا عراقيا ديمقراطيا، يجب ان لا ننسى ان المرأة تشكل ٦٠% من الشعب العراقي. وهذه طاقة بشرية هائلة تساهم في عملية التنمية وعليه يجب تشجيع منح قروض باسم المرأة الريفية لخلق إحساس لدى المجتمع الريفي انها عضو فعال في العملية الإنتاجية. وهذه العملية تشعر المرأة انها صاحبة مسؤولية كبيرة في العملية الإقتصادية في العائلة أولا ثم المجتمع التي هي جزءا منه.

من الضروري جدا ان نقوي وزارة شؤون المرأة لتلعب دورا جيدا لتوضيح دور المرأة الريفية "وما هي مساوئ إبقاء المادتين ٣٩، ٤٣ في الدستور بالذات على المرأة الريفية" ويجب ان يجري توضيح ذلك عبر الراديو والتلفزيون أو من خلال عقد ندوات لأمهات الطلاب في المدارس الريفية.. عقد ندوات ينظمها المختار لتوضيح هذه المادتين لأهل الريف جميعا.. المرأة والرجل.

مستقبل العراق: بين إعادة الدكتاتورية المستبدة وإقامة الديمقراطية

عصام حازم/ بغداد

تؤكد تجارب الشعوب ان الفترة المحصورة بين سقوط الدكتاتوريات وإقامة النظم الديمقراطية عادة ما يتزامن معها هزات سياسية وأحداث مأساوية وفوضى عارمة تعم أرجاء البلاد ويذهب ضحيتها الكثير من الأبرياء فضلا عن الأضرار المادية، ولعل الثورة الفرنسية خير مثال على ذلك.

وفي وضع كالعراق الذي عاش نصف قرن من حكم النظم العسكرية والفردية المستبدة التي استخدمت كل الوسائل المتاحة لقمع الحريات العامة وإنتهاك حقوق الانسان لا سيما حقه في الحياة والعيش بكرامة، لايمكن أن ينجو من دفع ضريبة التحولات السياسية التي جاءت على أنقاض دكتاتورية لم يشهد لها سابقة في تاريخ العراق والمنطقة. فعلى الرغم من مرور ثلاث سنوات على الإطاحة بحكم الدكتاتور. ما تزال العملية السياسية والتحولات الديمقراطية تعيش في مخاض عسير تزداد تعقيداته يوما بعد آخر ويدفع ثمنها غالبية الشعب العراقي.

كان على القوى السياسية أن تدرس بعمق أكثر حالة العراق قبل ان تحمل معها رياح التغيير السياسي الشامل التي إصدمت بمحيط تعود عليه العراقيون على التكيف والعيش معه خمسة عقود بعد أن فرضت الدكتاتورية مناهج تربوية وثقافية جعلت شعبنا يسير على خطوط مستقيمة دون ان يكون له الحق بالسؤال حتى الى اين يتجه. المهم هو ان المناهج التربوية والقوانين ووسائل الدعاية التي سخرها النظام السابق أجبرت الشعب على العيش والتعامل مع الأوضاع والظروف البائسة رغم الثمن الباهض جدا الذي دفعه بالدم والمال.

ان أفراغ محتوى سلة التحولات الديمقراطية مرة واحدة على رؤوس العراقيين بعد نيسان ٢٠٠٣، قد جعل عملية استيعابها كلها غير ممكنة، بل انها عادت بنتائج سلبية لم تكن متوقعة لدى بعض القوى.. ولأجل تقريب الصورة الى القارئ، لا بد من إعطاء أمثلة واقعية لما جرى ويحدث الآن في العراق.

فعلى سبيل المثال، ان سقوط نظام الحزب الواحد قد نجم عنه تشكيل أكثر من مئتي حزب سياسي في بلد يقدر عدد سكانه بـ "٢٦" مليون نسمة وليس بمقدور أي من هذه الأحزاب لوحده ان يحوز على أغلبية أصوات العراقيين اثناء الانتخابات التشريعية، في حين ان دولا كبرى كالولايات المتحدة تعيش في ظل وجود حزبين منذ مئتي عام هما الحزبان الجمهوري والديمقراطي اللذان يتبادلان الحكم، أما بريطانيا ففيها ثلاثة أحزاب تقريبا تتنافس للوصول الى مقاليد السلطة وهي، حزب المحافظين، العمال، الأحرار. أما في الدول الغربية واليابان واستراليا وكندا وغيرها من الدول الديمقراطية لا يتعدى عدد الأحزاب فيها على العشرين حزبا في أحسن الأحوال.

وعلى صعيد المنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني، فقد تجاوز عدد المنظمات الإنسانية فيها عن الألف منظمة.

أن إطلاق الحريات دون ان يتزامن معها صدور تشريعات تنظمها، قد جعل الحالة السياسية في العراق صعبة بعد ان انفجرت كرة الإستبداد الحديدية لتكون كرات صغيرة تحررت من قبضتها ولكن المشكلة تكمن في صعوبة جمعها وتجانسها.

ان أحد عوامل الإستقرار في أي بلد في العالم يتجسد في وجود حزب سياسي أو إئتلاف سياسي مكون من عدد محدد جدا من الأحزاب قادر على نيل الأغلبية البرلمانية المطلوبة لتسيير دفة الحياة السياسية في البلاد، وهذا للأسف يفتقره العراق في ظل الأوضاع السياسية القائمة، عليه يصعب التنبؤ ان الإصلاح السياسي وترسيخ الديمقراطية في العراق سينجز في وقت قريب، بل ان المسألة تحتاج الى سنوات لحين بروز تيار سياسي يحوز على تأييد أغلبية العراقيين.

ان نظرة سريعة الى تطور المسيرة الديمقراطية في اوروبا، يمكن ببساطة ملاحظة، ان التشريعات والتحولات الديمقراطية التي جاءت على أنقاض الأنظمة الأتوقراطية المستبدة لم تحصل مرة واحدة بل احتاجت لوقت طويل تطورت خلاله المفاهيم الديمقراطية والقيم الإنسانية وبعد ان حققت مجتمعات تلك الدول تقدما حضاريا مهما في مجمل ميادين الحياة. فهل هذا حصل بالفعل في العراق؟.

ولكي نعطي مثالا آخر يقرب الصورة أكثر، نأخذ مسألة الحرية الفردية واحترام حقوق الأنسان، لقد كان القانون العراقي يعاقب مرتكبوا جرائم القتل والإختطاف والإغتصاب والسطو المسلح والمخدرات في عهد النظام السابق بالإعدام كوسيلة ردع وجرى تربية الأجيال على إطاعة قوانين الدولة كوسيلة للحد من الجرائم ومعاقبة مرتكبيها بقطع اليد أو الإعدام حتى لو كان ثمن الجريمة لا يتعدى حفنة من الدنانير العراقية.

ولكن بعد سقوط النظام وفي ظل غياب حقيقي للسلطة التنفيذية القضائية وإطلاق الحريات بشموليتها وعدم تنظيمها بقوانين. أفرز الوضع الجديد زيادة في نسبة جرائم القتل والنهب والإختطاف والإغتيال وتولد شعور لدى المجرمين والإرهابيين بان الشرطة ان استطاعت إلقاء القبض عليهم، فإنهم سيلاقون منها معاملة كريمة تليق بانسانيتهم ويحصلون على أفضل طعام وبوجود أمل للإفلات من وجه العدالة، وأكثر من ذلك عدم تطبيق حكم الإعدام. لقد تضرر جراء هذا الوضع عشرات الآلاف من الأبرياء الذين قتلوا أو سرقت أموالهم فضلا عن بضعة مئات من الآلاف أضطروا الى الهجرة خارج العراق.

كان لا بد للقوى السياسية ان تدرس الحالة التي ستنجم مابعد سقوط الدكتاتورية وكيفية التعامل معها من جميع النواحي، فما هو ثمن الحرية اذا كان الانسان مهدد بالقتل ليس لمجرد التعبير عن رأيه بل وحتى في الخروج من بيته أثناء المساء، أو الذهاب الى عمله في النهار.

يتبادل العراقيون اليوم الحديث حول أيجاد مخرج للحالة المأساوية التي يعيشها الشعب العراقي والمتمثلة بفقدان الأمن والإستقرار والعبث بالحريات والاضرار بحرية الجماعة لصالح حرية فردية.

هناك شريحة ليست قليلة العدد تؤيد إعادة القوانين الصارمة لمكافحة الجريمة وخاصة عقوبة الاعدام وتؤيد إقامة نظام دكتاتوري، عسكري، فردي سميه كما تشاء، ولكن المهم ان يكون نظاما صارما جدا وعادلا في نفس الوقت يؤمن حياة المواطنين وعدم المساس بها وبممتلكاتها وتطلعاتها، فالبحث عن الامن والاستقرار يتجاوز الحاجة الى الحرية بل وحتى الخبز، فقد جاء في الكتاب الكريم ان ابراهيم "ع" طلب من الله عز وجل الامن والاستقرار قبل الطعام بقوله "اللهم إجعل هذا البلد آمنا وارزق أهله من الثمرات". تطالب هذه الشريحة من المجتمع إقامة نظام عسكري قادر على بسط سلطان الدولة على البلاد بعد ان عجزت القوى السياسية الجديدة عن توفير الأمن والاستقرار ووضع حد للفوضى التي تسود البلاد وما ينجم من فساد إداري ينهب موارد العراق.

أما الشريحة الأخرى وخاصة تلك التي دفعت الثمن غاليا بالأرواح والأموال أبان الحكم السابق فإنها تؤيد إستمرار الاوضاع على حالها أي في ظل تعميم النهج الديمقراطي على أمل أن تتحسن الاحوال ويتعود الناس ويتطبعوا على الوضع الجديد مهما بلغ ثمن ذلك.

وترى هذه الشريحة ان المآسي اللاانسانية التي شهدها العراق تحت رزح الانظمة الاستبدادية لا يمكن العودة اليها حتى لو وافقت القوى او الجهات السياسية على إقامة نظام عسكري عادل، فلا عودة الى الوراء ويجب دفع الخطوة تلو الاخرى تجاه ترسيخ الديمقراطية في عراق يدفع الثمن غاليا للتحولات السياسية التي تجري ببطء وصعوبة بالغة.

من وجهة نظر الكاتب ان كلا النظرتين أو المطلبين فوائده وسلبياته أي إما إقامة نظام عسكري يفرض النظام العام والاستقرار بقوة السلاح ويمنع التجاوز على الحريات العامة لغاية توفر الظروف الملائمة لتعزيز الحريات والديمقراطية، أو الاستمرار في البنيان الديمقراطي الذي أقيم على أنقاض الدكتاتورية الفردية ودفع ثمنه لغاية تحسن الأحوال وانتهاء الازمات وإقرار الأمن والإستقرار، وبين هذين الرأيين سيتقرر مستقبل العراق السياسي الموحد أو المجزأ.